

رد

بيار فتوش: نحن المعتدي علينا

ردا على التقرير المنشور بتاريخ 19 أيار 2014، تحت عنوان: «مقال فتوش تطحن صنين»، قال رئيس مجلس إدارة شركة السلام للتطوير العقاري، بيار فتوش، ان التقرير يحتوي على مغالطات، وتناقضات، وافتراءات تطاول آل فتوش في حقوقهم وملكيتهم المعتدى عليها.

وجاء في بيان الرد «عمد كاتب المقال الى زج اسم شركة السلام للتطوير العقاري دون وجه حق، التي ليس لديها أي «مقلع أو كسارة» بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والمقال تتنافى مع موضوع الشركة السياحي والعناصر المسلحة التي ذكرها تعدي وتمنع الشركة من الوصول إلى أملاكها»، ولفت الى انه بتاريخ 2013/2/22 تقدمت شركة السلام من قاضي الأمور المستعجلة بطلب تعيين خبير لبيان التعديتات الحاصلة بإقامة مقال وكسارات معتدية. بتاريخ 2013/2/25 صدر قرار قاضي الأمور المستعجلة بتعيين خبير محلف لدى المحاكم للكشف على عقارات الشركة وبيان الاعتداءات. بتاريخ 2013/2/28 انتقل الخبير المعين من القضاء للكشف على العقارات الكائنة في بدنايل والسلوقي، فمنع من دخول العقارات العائدة للشركة بالتهديد، فتقدم الخبير بطلب استعانة بالقوى الأمنية. بتاريخ 2013/3/30 قرر القاضي الترخيص للخبير الاستعانة بالقوى الأمنية للقيام بالمهمة. بتاريخ 18 اب 2013 ورد إخبار الى وزير الداخلية عن التعديتات الحاصلة على عقارات في جرد بدنايل وجرّد تمين الفوقا وجرّد نبحا، وقد وجه وزير الداخلية كتاباً الى محافظ البقاع لملاحقة المعتدين. بتاريخ 19 آب 2013 طلب وزير الداخلية مروان شربل الى مديرية قوى الأمن التحقيق ومنع المخالفات والاعتداءات. بتاريخ 2013/8/2 تقدمت شركة السلام بدعوى جزائية امام النيابة العامة ضد المعتدين على عقاراتها، وسرقة الحجارة منها والاعتداء على الملكية الفردية، ومنعها من الوصول الى عقاراتها. وبقيت الشكوى في أدراج أحد القضاة، مما اضطرنا الى مراجعة النيابة العامة التمييزية، ولا تزال الاعتداءات متكررة والجرائم مستمرة حتى الساعة.

واضاف البيان: ان المقال يغطي، على نحو غير مباشر، المسلحين المعتدين على الملكية الخاصة الذين ذكرهم، وسندعي تكراراً على المعتدين والمفتريين، ونطلب من النيابة العامة المالية أن تتحرك لوقف الهدر في المال العام وردعهم، كما نطلب من وزارة الداخلية حجز الشاحنات وتوقيف سائقها، وسندعي على فيصل سليمان بجرم الاعتداء على الملكية الخاصة، كما سندعي على رئيس بلدية بدنايل الذي أجر بعض عقارات الشركة وقبض قيمة الضمان دون وجه حق.

النواب مسؤولة «الجريمة» المقترفة، ليرتفع صوت «الغوغاء» أكثر فأكثر. المالكون اليوم غاضبون جداً من الطعن في القانون وإحالة على المجلس الدستوري. هذا الغضب كان عنوان تحركهم أمس في منطقة المتحف، إذ قطعوا الطريق العام لبعض الوقت بواسطة الإطارات المطاطية المشتعلة. هذا أول الغيب، فهذا النوع من الاحتجاج، بواسطة الإطارات المشتعلة، يعدّ تطوراً في تحركات هؤلاء، وهذا ما كان حذر منه كثيرون في مرحلة سابقة، وبالتالي على الجميع توقع الأسوأ لاحقاً في حال استمرت الدولة، عبر نوابها، في لعبة «النأي عن الشعب».

في المقابل، كان المستأجرون يصرخون بصوت عال في وسط بيروت، تحت المطر، في ظل حضور لافت لقوى الأمن الداخلي. لم يحصل هناك أي صدام، ولم تقطع الطرقات، لكن النبرة كانت مرتفعة كما في السابق. كتبوا على بعض لافتاتهم كلمات الشكر لرئيس الجمهورية لأنه طعن في القانون، مع عدم معرفتهم بطبيعة المواد المطعون فيها، ولكنهم «بتمسكون بأي أمل لتجميد القانون». حضر في الاعتصام وجيه الدامرجي، وهو أحد المنشقين لهذه التحركات، إلى جانب رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان كاسترو عبدالله. المستأجرون ليسوا قريباً سياسياً، ولا حتى من لون طائفي واحد، لهذا لم يكن غريباً اجتماع أبناء حي اللجا في بيروت بالقادمين من باب التبانة في طرابلس في اعتصام واحد. خلال الفترة الماضية، حاول فريق المالكين وصم فريق المستأجرين بـ«الشيوعية». حاول البعض «شبطنة» تحرك المستأجرين من خلال هذه «التهمة» على فرض أنها تهمة! لهذا، ربما، تعددت سيدة في الاعتصام، أمس أن تتحدث، مشيرة إلى حجابها، ولافتة إلى «إيمانها وصلاتها وصومها». إلى هذا الحد من «الكوميديا السوداء» توصل الدولة مواطنيها!

بات يغلف تحركاتهما، ويكمن القول إن مستوى الخطاب يرقى أحياناً إلى حدّ العداء المعلن، ولم يعد مستغرباً إبداء الطرفين استعداداً لاستخدام العنف في حال «الظلم» أو في حال «عدم الإنصاف إلى المطالب». كان المشهد مؤسفاً، أمس، في الشارع. مواطنون ابتلت ثيابهم بماء المطر، وكانوا يصرخون، بين المتحف ورياض الصلح، في حين كان «نواب الأمة» يجلسون في بيوتهم الدافئة. النواب الذين جنوا على المستأجرين والمالكين، بعدما فشلوا في الخروج بقانون يؤمن العدالة الاجتماعية، رغم استغراقهم سنوات في دراسته في اللجان النيابية المعنية. ثمة أصوات، ما زال صداها منخفضاً، بين المعتصمين، بدأت تنتبه إلى أن كلا الفريقين

فإننا سنلغيها، حتى لو لم يكن طعن فيها من أي جهة». هكذا، أصبح الموضوع برمته في عهدة المجلس الدستوري، بأعضائه العشرة، الذين يتوقع منهم اليوم إصلاح ما أفسده النواب، للخروج بمواد قانونية دستورية «تؤمن العدالة الاجتماعية» للمواطنين. الحمل ثقيل على المجلس الآن، بلا شك، إذ نجحت الدولة، بداية عبر النواب، ثم عبر رئيس الجمهورية الذي لم يرد القانون، كما لم يوقعه، بل أحاله على المجلس الدستوري. إذا، الرهان كله الآن على هذا المجلس، بغية اجترار حل يوائم دستورياً بين نصوص «حق الملكية» و«الحق بالسكن».

لكن هل سيترك المجلس الدستوري ليجد الحل وحده، بعيداً عن التدخلات السياسية، هذه التدخلات التي لم ينسها اللبنانيون بعد في مسألة الطعن في شرعية التمديد لمجلس النواب؟ هل يُسأل إلى «الدستور» و«العدالة» مجدداً؟ المسألة رهن الأيام المقبلة، سيدخل الجدل - الخلاف حول قانون الإجراءات الجديد في مراوحة مدتها شهر، إلى حين إصدار المجلس قراره النهائي. يُذكر أن المجلس هنا، بحسب مصادره، لم يحتج إلى إصدار قرار بوقف العمل بقانون الإجراءات، من لحظة تلقيه الطعن، وذلك لأن القانون المذكور، وإن كان أصبح ساري المفعول، إلا أنه ينص على مهلة 6 أشهر قبل بدء التنفيذ الفعلي، ولذلك لا حاجة إلى تجميد العمل به... وبالتالي: «على الجميع أن ينتظر مرور الشهر، وبعدها لكل حادث حديث».

في موازاة ذلك، شهد الشارع، أمس، اعتصامين في منطقتين، بالتوقيت نفسه، الأول للمستأجرين القادمي في منطقة رياض الصلح والثاني للمالكين في منطقة المتحف. كانت السماء تمطر، عند الساعة الخامسة عصر أمس، لكن المعتصمين، من كلا الفريقين، أصروا على البقاء في الشارع، التحدي بين الفريقين

سيدر المجلس الدستوري كافة مواد قانون الإجراءات لا المواد المطعون فيها فقط

(المالكين والمستأجرين) هما ضحايا «العبث النيابي». يحاولون التصويب على النواب، واليوم يتوجهون بالخطاب إلى المجلس الدستوري، لاجترار حل يُجنّبهم الويلات وجولات العنف المرتقب. لكن، في الواقع، أصحاب هذه الأصوات قلة، إذ إن أكثرية المعتصمين ما زالوا ينطلقون من حسابات «المصلحة الخاصة». هؤلاء يجهدون في إسكات كل خطاب، على المنبر أو في الجلسات الخاصة، يريد أن يحتمل

النفقات الجارية هي مصدر الإنفاق الأساسي من الخزينة العامة وليست النفقات الاستثمارية

أجراها الخبير الاقتصادي توفيق كسبار، أنفقت الدولة اللبنانية في الفترة الممتدة بين 1993 و2013 نحو 166 مليار دولار، ولم يذهب منها إلى الاستثمارات سوى 9% أو ما يعادل 15 مليار دولار، ولم تكن حصة مشاريع البنى التحتية من هذا الإنفاق سوى 7% أو ما يعادل 11 مليار دولار... لذلك يرى كسبار أن «المصدر الأساسي لارتفاع الدين العام هو النفقات الجارية وليس النفقات الاستثمارية». وإذا كانت النفقات الجارية بهذا الحجم، فهذا يعني أن هناك هدراً كبيراً ذا طابع سياسي. ورغم ذلك، فالدين العام يصل اليوم إلى 65 مليار دولار، كما صرّح عنه وزير المال أول من أمس. والأكد أن هذا الرقم للدين العام لا تدخل ضمنه محفظة شهادات الإيداع ولا غيرها من المكونات المكتومة مثل قيمة الاستملاكات وديون المقاولين وغيرهم... فالدين العام الحكومي الذي يشير إليه خليل يتألف من سندات الخزينة بالليرة وبالعملات الأجنبية ومن القروض التي حصلت عليها الحكومة من الدول

والمؤسسات الخارجية، ولا تدخل ضمنه ديون مصرف لبنان والمتأخرات والتي يفترض أن تظهر من خلال احتساب دين الدولة الإجمالي الذي لا تصرّح عنه الحكومة.

رغبات المسيطرين... سياسية

ويعتقد بعض خبراء البنك الدولي أن السياسات النقدية التي يتبعها أي مصرف مركزي في العالم لها وقع على الدين، لذلك فإن أهمية التنسيق بين وزارة المال ومصرف لبنان تستحوذ على أهمية استثنائية في لبنان نظراً إلى حجم شهادات الإيداع الكبير. إذاً، ما أهمية إدارة دفة الدين العام؟ الإجابة تكمن في دراسة قديمة لتوفيق كسبار أيضاً، الذي أجرى احتساباً للأموال التي أنفقتها الدولة اللبنانية وتوزيعها بين 1992 و2008 وهي تكشف أن الخزينة العامة سددت 32 مليار دولار فوائد، أي أن هذه المبالغ ذهبت إلى مراكز مالية يعدّ ميزان القوى لمصلحتها. هذه المراكز هي مؤسسات مالية ومصارف وبنائنها من السياسيين والمضاربين والمنتفعين... وإذا أجرينا ربطاً بسيطاً بين النفقات الجارية التي تمثل مصدر الإنفاق الأساسي، بوصفها ممكن الهدر والفساد، وبين الإنفاق على الفوائد، تظهر أهمية إدارة الدين العام بوضوح. مهما يكن الوضع، فإن استراتيجية الدين العام على مدى السنوات الثلاث المقبلة ستكون على طاولة مجلس الوزراء في وقت قريب وهي تتضمن اقتراحات ذات طابع مالي - تقني لإدارة الدين العام على المدى القصير. المفاهيم السابقة لا تزال سائدة مع قليل من التنظيم.

الخزينة بالليرة اللبنانية تبلغ اليوم 57500 مليار ليرة ومتوسط فوائدها بالليرة أقل بـ 1,42% من فوائدها بالشهادات، أي ما نسبته 6,88%.

إخضاع السياسات النقدية

كلفة الدين العام تختلف وفقاً لمكونات الاحتساب، وكلفتها أيضاً متفاوتة طبقاً لرؤية كل مستدين. فمصرف لبنان الذي يدير السياسة النقدية لديه رؤية ومقاربة مختلفة نسبياً عن وزارة المال لأنها متصلة بعلاقته مع المصارف والدائنين في السوق، أما وزارة المال فعليها أن ترسم سياسات مالية بأهداف اقتصادية إنمائية، فهل تتمكن من إخضاع السياسات النقدية لمقاربتها أيضاً، أم أن العكس هو الصحيح؟ هل لدى وزارة المال مقاربة أصلاً للإنفاق من الخزينة العامة بعدما كانت إدارة الدين العام عشوائية بالكامل حتى عام 2008 حين أنشئت الهيئة العامة لإدارة الدين العام؟ ثمة الكثير من الأسئلة الموازية لهذا النقاش المتصل بمن يدير دفة الدين العام، فعلى سبيل المثال لو بدأ التقيب عن النفط وأصبح لدى الخزينة العامة عائدات من النفط، فهل ستستعمل كلها أم نصفها أم جزء منها لإطفاء الدين العام أم لأغراض تنمية... من يرسم هذه السياسات وكيفية التعامل مع الدين العام؟ هل هو مصرف لبنان أم وزارة المال؟ ضرورة الإجابة عن هذا السؤال مرتبطة بحجم الإنفاق الذي أجري خلال السنوات العشرين الماضية وحجم الدين العام الذي رتبته على لبنان. فبحسب دراسة

HEARTBEAT PRESENTS

GENERATIONS

LIVE CASINO DU LIBAN

22 23 24 25 MAY

TICKETS \$25 50-80-130

heartbeat

raising children with heart disease

AISHITI Bank Audi G Chassat Group EAM Roadster SYRINE SAUBA